

## دليل

# القيادات البرلمانية في حماية حقوق المرأة

٢٠١١

هيئة الأمم المتحدة للمرأة UNWOMEN  
مكتب مصر

تحرير: أ.د. على الصاوى

رقم الإيداع:

لا تعبر الآراء الواردة فى هذا الدليل بالضرورة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة UNWOMEN

## المحتويات

٥	تقديم
٧	مقدمة
	<b>المحور الأول: المشاركة السياسية للمرأة</b>
٩	الموضوع الأول: دور القيادات البرلمانية فى التمكين السياسى للمرأة
١٤	الموضوع الثانى: نظام الكوتا ودور الأحزاب السياسية
١٨	الموضوع الثالث: الكوتا والنظم الانتخابية
٢٢	الموضوع الرابع: التمويل السياسى
	<b>المحور الثانى: المساواة فى الحقوق</b>
٢٦	الموضوع الأول: البرلمان كمؤسسة سياسية وإجرائية
٣١	الموضوع الثانى: الإلتزامات الدولية
٣٥	الموضوع الثالث: الموازنة العامة والنوع الاجتماعى
٤٠	الموضوع الرابع: أجندة تشريعية للمرأة
	<b>المحور الثالث: الإعلام</b>
٤٤	الموضوع الأول: الإعلام والسياسة
٤٨	الموضوع الثانى: إعداد المكاتب الصحفية والمتحدث الإعلامى
٥٢	الموضوع الثالث: صناعة الأخبار



## تقديم

يسعدنى أن أقدم لهذا الإصدار الجديد الذى تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة للقيادات والنشطاء المعنيين بالعمل البرلمانى وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة فى مصر والدول العربية. وقد قام بتعريب وتحرير هذا الدليل أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وهو خبير متخصص فى الدراسات البرلمانية، استنادا الى دليل أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة وكان موجها لدول أمريكا اللاتينية، ولهذا تم تعريبه وإعداده ليناسب السياق المصرى والعربى.

ويتعرض الدليل الى أهم التشريعات الوطنية لدعم حقوق المرأة، وكذلك أهم المعاهدات والاتفاقيات الدولية بشأن المرأة، ومن حيث الجمهور المستهدف، فقد تم تصميم الدليل لاستخدامه بواسطة البرلمانيين - من الرجال والنساء - المعنيين بدعم دورهم القيادى فى وضع سياسات تحمى حقوق المرأة.

أما بالنسبة لشرح الدليل والتدريب عليه، فيتطلب الأمر إعداد مجموعة من المدربين/الميسرين facilitators (من الرجال أو النساء)، ممن لديهم خبرة عملية كبيرة فى إدارة وتيسير ورش العمل مع البرلمانيين، ودراية كافية بقضايا النوع وحقوق المرأة، ومعرفة شاملة بأبعاد وحالة المشاركة السياسية للمرأة فى المجتمع، ودراية بالتشريعات التى تعزز حقوق المرأة، وكذلك معرفة كافية بإجراءات العمل البرلمانى الوطنى. كما أنه من المفيد دعوة متحدثين فى بعض الجلسات، لعرض خبرات مميزة فى الموضوع.

ومن حيث منهجية التدريب على الدليل، فقد تأخذ شكل ورشة عمل، تبدأ بعرض أهدافها، ومدتها، والمشاركة المطلوبة فى كل محور. ثم تبدأ الجلسة

بمحاضرة مختصرة تشرح أبعاد الموضوع فى سياقہ الوطنى، يعقبها تدريبات عملية بمشاركة الحاضرين حول كيفية تطبيق ما تعلموه. وبهذا، يمكن تنفيذ الورشة فى يوم ونصف، عبر ثلاث جلسات، كل منها حوالى ثلاث-أربع ساعات. ويتم عمل ملخص لتقييم كل جلسة، ثم الورشة ككل، يوضح فى التقرير النهائى أثر الورشة على المشاركين.

ومن المفيد أن يركز المدرب على الأوضاع الوطنية، ويشير قدر الإمكان إلى الإطار الدستورى والقانونى الوطنى.

أرجو أن يكون فى هذا الإصدار غفادة للمعنيين بالتمكين السياسى للمرأة والتعاون مع البرلمان الوطنى والأعضاء للمساعدة على تحقيق ما أبرزته أهداف الألفية التى وافقت عليها الدول العربية ضمن أغلب جول العالم، وتؤكد على أن المواطنة والديمقراطية والتنمية الشاملة تتطلب تعزيز مشاركة كاملة وفعالة للمرأة فى آليات صنع القرار الوطنى.

**د.مايا مرسى**

المنسق الوطنى

هيئة الأمم المتحدة للمرأة-مصر

## مقدمة

### الغرض من الدليل

دعم وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، من خلال أدوات للتعامل مع الأحزاب السياسية، والعمل البرلماني، والنظم الانتخابية، والإعلام. وقد تم إعداد الدليل بالاستفادة من إصدار مشابه في إطار البرنامج الإقليمي لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في دول أمريكا اللاتينية والكاريبى أعوام ٢٠٠٩-٢٠١١، بتمويل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNWOMEN)، بدعم من الوكالة الأسبانية للتنمية الدولية (AECID)، ليناسب الظروف المصرية والعربية بشكل عام. ويأتى هذا الدليل استجابة للظروف الانتقالية والتاريخية التي تمر بها مصر والمنطقة العربية، وتشهد تغيرات في الأطر الدستورية والسياسية، ومن ثم قد يعاون البرلمانين في إدخال إصلاحات دستورية وتشريعية وإجراءات وسياسات تشجع على تمكين المرأة واحترام حقوقها.

### المحتويات:

يضم الدليل ثلاثة محاور تدريبية، ينقسم كل منها إلى ثلاثة أو أربعة موضوعات، يتم تناولها في جلسات متتالية، على هيئة ورش عمل. وتقدم المحاور الثلاثة معلومات واقعية حول كيفية دعم وتيسير دور القيادات المدنية، من الرجال والنساء، في بلورة تيار رئيسى حول منظور النوع الاجتماعى، من خلال الأدوات التشريعية والاتفاقيات الدولية التي تعرض على البرلمان.

فالمحور الأول يقدم معلومات حول الإجراءات الاستباقية الممكنة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وطنياً وإقليمياً، أما المحور الثانى فيركز على آليات

إبراز قضايا النوع الاجتماعى على الأجددة التشريعية، والإصلاحات الدستورية، والاتفاقات الدولية، ثم يستعرض المحور الثالث أدوات التأثير فى الإعلام الجماهيرى ودوره فى الحياة السياسية، والضغط على البرلمانين لتبنى السياسات والإجراءات المشجعة على احترام حقوق المرأة داخلياً وخارجياً.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير الى الزميلين، أ.د. حسن سلامة، أستاذ العلوم السياسية بالمركز القومى للبحوث والأستاذ الزائر بدبلوم الدراسات البرلمانية بجامعة القاهرة، ود.كريم السيد، المتخصص فى الشئون البرلمانية والمحاضر بدبلوم الدراسات البرلمانية بجامعة القاهرة، على تفضلهما بمراجعة مسودة الدليل، تطوعاً ودون أى مقابل، فلهما خالص التقدير، إلا أن المسئولية العلمية عما ورد فى الدليل تقع على عاتق المحرر وحده.

## على الصاوى

القاهرة: أغسطس ٢٠١١

## المحور الأول: المشاركة السياسية للمرأة

### الجلسة الأولى: دور القيادات البرلمانية في تمكين المرأة

#### القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: المقصود بعبارة "التمكين السياسي": إزالة العوائق والعقبات التي تحول دون المرأة وممارسة حقوقها السياسية، وبالعلاقاتها بالشرائح والجماعات الاجتماعية المختلفة، ولهذا فهي تتأثر بمدى إدراك الشخص للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وفي المنطقة والعالم، مع الوعي بالخصوصية الوطنية، التي تؤثر على القدرات التنظيمية للحركة النسائية واستراتيجياتها، وعلى نوعية الصعوبات التي تواجهها عند المطالبة بالمساواة وتحقيق مجتمع ديمقراطي تعددي.

#### (عرض موجز لبعض المبادرات/المنظمات الفاعلة)

ثانياً: برغم تحقيق عدد من المطالب، إقليمياً ودولياً، لا تزال المرأة تواجه عقبات أمام مشاركتها السياسية عموماً، ودورها في صنع السياسات العامة، والوصول للمواقع القيادية في الحياة السياسية. ولعل أهم العقبات هي:

- نقص الموارد الاقتصادية.
- التقاليد السائدة ودور القوى الاجتماعية المحافظة والتقليدية.
- تزايد دور الدولة في تقديم الخدمات، وتعقد آليات اتخاذ القرار الحكومي.
- تذبذب تمثيل المرأة في البرلمان، من دورة إلى أخرى.
- صعوبات الحصول على المعلومات، والوصول إلى الإعلام.

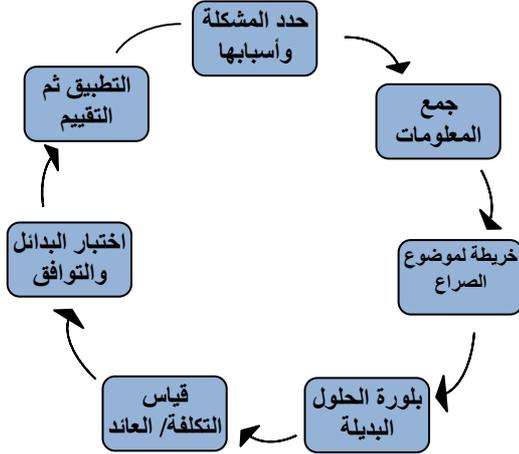
- ندرة الاستشارات العملية للبرلمانيين، من الداخل والخارج، لتعزيز قدراتهم على الترويج السياسى لبرامجهم ولدفاعهم عن قضايا المرأة.
- أطر قانونية معقدة، تقيد المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة.
- غياب منظومة اتصال وشبكات تواصل فاعلة لتقديم الدعم والمؤازرة السياسية للبرلمانيين.
- القيود التى يفرضها الالتزام الحزبى، والنظم الانتخابية.

**ثالثاً: من أجل دعم القيادات النسائية، من الضرورى اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم أدائها السياسى، وقدراتها على التأثير فى المؤسسات المنتخبة عموماً، والبرلمان خصوصاً، ومن ذلك:**

- دراسة متأنية للوضع السياسى والاجتماعى، واستيعاب العوامل الجوهرية التى تؤثر فى الحياة السياسية، واستخدام لغة بسيطة تساعد المرأة على التواصل مع مختلف التيارات والقوى السياسية، وتبادل الأفكار معها.
- تحمل المرأة لمسئولياتها باقتدار وجدية، وفى مقدمتها الاستماع إلى المواطنين، والسعى إلى شرح وجهات نظرها وطرح مطالبها التى تحقق الخير للمجتمع ككل.
- إظهار الثقة فى النفس والإيمان بالهدف، لكى لا تصاب بالإحباط من مقاومة الإجراءات المؤسسية لظهور القيادات النسائية بها.
- تنمية المهارات الذاتية للمرأة (التفاوض، إدارة الصراعات..)، لأنها ضرورية للمشاركة فى الجدل والنقاش فى الأطر الديمقراطية، وعدم رفض الحوار والتفاوض من أجل الوصول إلى توافقات سياسية تعزز المساواة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة.
- بناء التحالفات، مع القوى والتيارات التى تتفق فى الرؤى وتميل إلى الشراكة الحقيقية بين الرجل والمرأة. وتساعد هذه الشبكات والتحالفات على

الوصول إلى توافق حول بعض القضايا السياسية، لأنه لا توجد قضية يجمع عليها كل الناس في أي سياق ديمقراطي، ولا يجب حجب الرأي مهما كان.

#### رابعاً: كيف يمكن التعامل مع الصراعات؟



- حدد المشكلة، وعرف مصدرها وأسبابها الحقيقية.
- اجمع كافة المعلومات عنها من أطرافها.
- ارسم خريطة لموضوع الصراع، توضح أطرافه ومطالب ومصالح كل منها (الظاهرة وغير الظاهرة).

- قم ببلورة حلول بديلة، وابحث عن حلول مختلفة.
- حدد الأعباء والتكاليف المحتملة لكل بديل، وابحث عن حلول مناسبة للجوانب محل النزاع.
- حاول بناء توافق عام، ثم قم بتطبيق البدائل التي تم التوافق عليها. (المدة: ١٠ دقائق).

## القسم الثاني: تدريب عملي

يتم توفير قاعة كبيرة مزودة بمقاعد فردية يمكن تحريكها لتشكيل مجموعات نقاش مصغرة، كما يتم توزيع مادة تدريبية حول "مواصفات القيادة الناجحة" على المشاركين.

**أولاً:** الهدف من هذا التدريب هو تعزيز قدرة المشاركين على معرفة مهاراتهم القيادية والقرارات المطلوبة للقيام بدور قيادي في البرلمان، وكذلك دراسة الآليات الضرورية للقيادات النسائية في البرلمان لتحقيق الأهداف العامة بشأن تمكين المرأة.

(مدة النقاش ٣٥ دقيقة).

### ثانياً: إدارة التدريب العملي:

١- يتم تشكيل أربعة مجموعات عمل تضم مشاركين من الرجال والنساء، وتزود كل مجموعة بسبورة وأدوات كتابية لعرض مقترحات المجموعات، ويعين كل مجموعة ميسر، وتختار المجموعة أحد منها للتحدث باسمها.

٢- يحصل ممثل المجموعة

على بطاقة تتضمن عدة جوانب للمهارات القيادية، بحيث يختار كل ممثل مجموعة أحد هذه الجوانب للتعليق عليها باختصار، (مدة ١٥ دقيقة إجمالاً).

٣- وبعد ذلك يتم التصويت من

جانب المشاركين ككل على

أفضل العروض، ثم يقوم المدرب

(خلال ١٠ دقائق) بإثارة

من الأسئلة التي يمكن إثارتها:

- ما هي مواصفات القيادة الناجحة في رأي المشاركين؟
- لماذا اختار المشاركون رجلاً أو امرأة لتمثيل المجموعة؟
- من هو القدوة في القيادة في نظر المشارك، محلياً وعالمياً؟، ولماذا؟
- ما هي نقاط القوة لدى المشارك باعتباره شخصيه قيادية؟

التساؤلات حول الموضوعات، من أجل تحديد مواصفات القيادة الناجحة في العمل البرلماني، يتم توثيق النقاشات لكي تكون مادة تعليمية في البرامج التدريبية الأخرى.

**ثالثاً:** من المتوقع أن تحقق هذه الجلسة نوعاً من تبادل المعلومات والآراء حول الوضع السياسي والاجتماعي، ودور القيادات السياسية في تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها القيادية في الحياة السياسية.

## الجلسة الثانية: نظام الكوتا والأحزاب السياسية

### القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: تهدف هذه الجلسة الى استعراض الأدوات التشريعية بشأن الكوتا فى البرلمانات، وتمثيل المرأة فى الأحزاب السياسية، وذلك بنسب متنوعة تختلف من دولة إلى أخرى وتصل أحياناً ٢٠-٤٠% فى بعض الدول.

#### ثانياً: ما هى الكوتا؟

هى أدوات سياسية مؤقته تهدف إلى تخصيص مقاعد لتمثيل المرأة فى المجالس المنتخبة وذلك لمعالجة عدم المساواة والتمييز التاريخى ضد المرأة فى الحياة السياسية. لقد نجحت هذه الإستراتيجية فى دول عديدة على مدى الحقبين الماضيه، لأنها فتحت الباب أمام خوض المرأة للعملية الانتخابية والانخراط الفعال فى الحياة السياسية.

واليوم، هناك عدة دول تتبع أسلوب الكوتا، سواء فى البرلمان أو فى الأحزاب السياسية، وفقاً للظروف الوطنية. إلا أن الوضع العام لا يزال سلبياً فى مجمله حيث تقل نسبة تواجد المرأة فى البرلمانات والأحزاب السياسية بوجه عام.

(عرض موجز لتطبيقات الكوتا حول العالم خلال السنوات العشر الماضيه)

ثالثاً: تتنوع مشكلات تمثيل المرأة فى الحياة السياسية من دولة إلى أخرى، ولكن هناك أسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية وتعليمية مشتركة، بالإضافة إلى عقبات خاصة فى السياق الوطنى لكل دولة، يجب أخذها فى الاعتبار عند تحليل أسلوب الكوتا وجدوى إتباعه.

رابعاً: وبالنسبة للأحزاب السياسية فإن تواجد المرأة في مواقعها القيادية لا يزال محدوداً، بصرف النظر عن البرامج الانتخابية لتلك الأحزاب والقول بتواجد النساء بين أعضائها، إلا أن المرأة لا تصل كثيراً للمواقع القيادية في أغلب الأحزاب، ولا توجد قواعد ملزمة أو مقاعد مخصصة للمرأة في الأحزاب السياسية، ولا تزال الثقافة الحزبية السائدة غير مهتمة بإزالة التمييز ضد المرأة، وذلك لعدة أسباب منها:

- أن العمل السياسي دائم وقد يتعارض مع واجبات المرأة في أسرتها.
- توجد أحكام مسبقة ضد قدرة المرأة على القيادة السياسية.
- الثقافة السياسية والاقتصادية السائدة لا تعترف بقيادة المرأة.
- الثقافة الاجتماعية تركز على دور المرأة في الإنجاب ورعاية الأطفال.

عرض موجز لتواجد المرأة في المواقع القيادية للأحزاب

## القسم الثاني: تدريب عملي

يستمر هذا التدريب العملي لمدة ٤٠ دقيقة، وذلك في قاعة كبيرة مزودة بسبورة كبيرة وأدوات كتابية، وعدد من البطاقات الملونة يكفى المشاركين.

أولاً: الهدف من هذا التدريب تعزيز قدرة المشاركين على التحليل بأهمية الكوتا في الهياكل الحزبية ونسب تواجد المرأة في المؤسسات المنتخبة.

ثانياً : إدارة التدريب العملي:

- ١- يتم توزيع البطاقات بشكل عشوائي على المشاركين، بحيث يكون الثلث باللون الأصفر والثلثان باللون الأخضر. ثم ينقسم المشاركون إلى مجموعتين حسب لون البطاقة، الأولى تضم حاملي البطاقة الصفراء (وهم ثلث المشاركين) والثانية تضم حاملي البطاقات الخضراء (وهم الثلثان).
- ٢- يطلب المدرب من مجموعة البطاقات الخضراء إعداد كلمة حول أهمية تخصيص اعتمادات مالية في الموازنة العامة للدولة لتلبية احتياجات الفقراء من سكان المناطق الحضرية، بينما تعد مجموعة البطاقات الصفراء كلمة تدعو فيها بوضع تشريع تخصص مقاعد للمرأة في مختلف المستويات التنظيمية للأحزاب السياسية، من القاعدة حتى مواقعها القيادية.
- ٣- يوضح المدرب قواعد العمل البرلماني للمتحدثين، بحيث يخصص لكل مجموعة ٥ دقائق لطرح مقترحها واستعراض التعديلات التشريعية الضرورية لذلك،
- ٤- وبعد الانتهاء من الكلمتين يدعو المدرب لاختيار أحد المجموعتين فقط ليكون على جدول أعمال الجلسة بسبب ضيق الوقت، وبالتالي يتم التصويت على ذلك حتى تضع الأولويات الحقيقية لدى المشاركين.
- ٥- بعد انتهاء هذه المحاكاة البرلمانية يدعو المدرب كافة المشاركين للإجابة على التساؤلات التالية (خلال فترة مناقشة إجمالية ١٥ دقيقة):

• هل تشعر أنك تنتمي للمجموعة التي كنت من بينها؟، وهل تشكل أقلية أم أغلبية؟

• ما هي أهم المشكلات أو القيود التي ظهرت أثناء التصويت؟

• ما تفسيرك لاختيار المشاركين للموضوع الذي تمت مناقشته في الجلسة المحاكاة؟

٦- يفتح المدرب باب النقاش بين المشاركين والمشاركات لتأكيد هذا الغرض من التدريب العملي، دور الكوتا في تمكين المرأة في التأثير في السياسات التشريعية والمواقع الحزبية (وذلك لمدة ٥ دقائق). ثم يطرح المدرب سؤالاً عاماً مرة أخرى:

• ما هي المجالات التي يمكن تطبيق الكوتا فيها؟

٧- يقوم المدرب بتلخيص فاعليات الجلسة، وذلك بهدف تأكيد استيعاب المشاركين بأهمية وجدوى نظام الكوتا لتمكين المرأة داخل الأحزاب السياسية، لمستوياتها التنظيمية والقيادية المختلفة، من أجل تحقيق المساواة وكذلك التمييز ضد المرأة.

## الجلسة الثالثة: الكوتا والنظم الانتخابية

### القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: تهدف الجلسة إلى استعراض أهمية تطبيق الكوتا في النظم الانتخابية وكذلك في المواقع الحزبية لضمان تمثيل عادل للمرأة، يجسد وزنها التصويتية ككتلة ناخبة في المجتمع.

وقد اتبعت أكثر من مائة دولة في العالم شكلاً من أشكال الكوتا، وبعضها أكد عليه في الدساتير الوطنية، إلا أن أغلبها تناول الكوتا في النظم الانتخابية على المستوى الوطني أو في المجالس المحلية، وكذلك في الأحزاب السياسية. وقد ساعدت هذه التجارب على إلقاء الضوء على مظاهر عدم المساواة والتمييز في التمثيل السياسي للمرأة حول العالم.

عرض موجز لخريطة العالم، توضح الدول التي اتبعت الكوتا في الأحزاب، وفي النظم الانتخابية، وتلك الدول التي ليس بها نظام كوتا على الإطلاق

ثانياً: نلاحظ أن دول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال اتجهت إلى تطبيق الكوتا خلال التسعينات، حتى أن ١٠ دول من إجمالي ١١ دولة وضعت الكوتا في النظام الانتخابي بها، (وهي: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كوستاريكا، الإكوادور، هندوراس، المكسيك، بنما، باراجواي، وجمهورية الدومينيكان)، ووصلت نسبة تمثيل المرأة إلى ٢٠-٤٠%، وتنتج بعضها إلى المناصفة تماماً بين الرجال والنساء في المقعد البرلماني وكذلك في النظام الانتخابي.

ثالثاً: وطبقاً لطبيعة النظام الانتخابي، توجد تطبيقات متنوعة للكوتا، وتتميز كل منها بتحقيق نسبة معينة من تمثيل المرأة، وبالتالي لا يوجد حل وحيد

يناسب كل الدول، لأن ظروف كل دولة تختلف من الدوائر الانتخابية وحجم الدائرة، والمعطيات الاجتماعية والمحلية للدوائر الانتخابية.

رابعاً: يهدف هذا العرض إلى جذب انتباه المشاركين لأهمية تضمين القانون حزمة من العقوبات في حالة عدم الإلتزام به، لأن غياب العقوبات يقلل من مصداقية القانون ككل، ولاسيما عند وجود انقسام إجماعي حول مبدأ الكوتا. ويتضح من الممارسة العملية أن الدول التي تفرض عقوبات جادة على الأحزاب التي لا تراعى الكوتا في زيادة مستمرة (ومنها الأرجنتين، البرازيل، والمكسيك..).

## القسم الثاني: تدريب عملي

أولاً: الهدف من هذا التدريب العملي هو تعزيز مهارات المشاركين في

يستمر هذا التدريب لمدة ٤٥ دقيقة،  
وذلك في قاعة كبيرة، مع استخدام  
بطاقات من أربعة ألوان، ومواد كتابية  
وسبورات ورقية لمجموعات العمل.

تحليل أهمية قوانين الكوتا من أجل  
إلزام الأحزاب السياسية للمساواة بين  
الرجل والمرأة.

### ثانياً: إدارة التدريب العملي:

١- يقسم المدرب المشاركين إلى أربعة مجموعات ويوزع البطاقات الملونة  
عليها، بحيث تناقش مجموعتان الجوانب الإيجابية للكوتا في النظام الانتخابي،  
وتناقش المجموعتان الأخريان الجوانب السلبية للكوتا.

ويمكن أن يكون شكل البطاقات كالتالي:

العيوب	المزايا	قوانين الكوتا
أ -	أ -	
ب -	ب -	
ج -	ج -	

٢- يساعد المدرب مجموعات العمل على بلورة أفكارهم باستخدام هذه

البطاقات بالإضافة إلى السبورة الورقية المخصصة للمجموعة (وذلك لمدة ١٠ دقائق).

يمكن أن يطرح المدرب سؤالين رئيسيين:

- هل الثقافة السياسية السائدة تشجع المرأة على خوض الانتخابات؟، ولماذا؟
- هل تصوت المرأة الناخبة للمرأة المرشحة؟، ولماذا؟

٣- بعد ذلك، تختار كل

مجموعة ممثلاً لها لعرض أفكارهم (٥ دقائق لكل عرض).

٤- بعد انتهاء العروض وطرح

المزايا والعيوب حول الكوتا في النظام

الانتخابى، يلقي المدرب الضوء على عروض المجموعات، (وإجراء نقاش حولهما لمدة ١٠ دقائق):

٥- يقوم المدرب بتلخيص فعاليات الجلسة، موضحاً مزايا وعيوب تطبيق الكوتا فى النظام الانتخابى وقيادة الأحزاب السياسية، بما يزيد من فاعلية مشاركة المرأة وقدرتها على جذب أصوات الناخبين.

## الجلسة الرابعة: التمويل السياسي

### القسم الأول: عرض ومناقشات

أولاً: تهدف هذه الجلسة إلى استعراض أهمية الدعم الاقتصادى وتمويل أنشطة المرأة فى الحياة السياسية، بالإضافة إلى أهمية التشريعات التى تسمح بذلك وتشجع على تمكين المرأة فى الحياة السياسية.

ثانياً: تمثل الموارد الاقتصادية أهمية خاصة لتفعيل مشاركة المرأة فى الحياة السياسية، وليس فقط فى وقت الانتخابات أو لدعم حملتها الانتخابية، وذلك لتحقيق مايلى:

- بناء صورة إيجابية للمرأة باعتبارها قيادة سياسية مؤهلة.
- دعم منافسة المرأة على المواقع القيادية فى الأحزاب السياسية.
- تمكين المرأة من العمل السياسى الذى يسبق فترة الانتخابات، وكذلك دعم حملتها الانتخابية.

ثالثاً: من أهم عقبات التمويل السياسى للمرأة مايلى:

- الفوارق الكبيرة فى الدخول للرجال والنساء.
- المساواة فى تحمل المسئوليات داخل الأسرة.
- ضعف تمثيل المرأة فى المواقع المدنية والإدارية بالهيئات والشركات المختلفة.

• مصاعب ظروف العمل والقيود التى تفرضها على المرأة.

رابعاً: ومع ذلك، فإن مناقشة هذه العقبات مسألة ضرورية لتمكين المرأة من شغل المواقع القيادية وتشجيع الجمهور العام على قبول وتأييد وصول المرأة للمواقع القيادية فى الحياة السياسية. ويحتاج المشاركون إلى إدراك هذا السياق المجتمعى، واستيعاب نظام عمل الحكومة ونظم الأحزاب والانتخابات حتى يمكن للمرأة المنافسة بكفاءة وجذب أصوات الناخبين.

## عرض موجز للتشريعات التي تسمح بالدعم الاقتصادي للمرأة

**خامساً:** قامت بعض الدول بوضع التشريعات تضمن الدعم الاقتصادي للمرأة في الحياة السياسية، إلا أن الإجراءات التنفيذية لتطبيق التشريعات يحتاج إلى اهتمام كبير، للنظر إلى التكلفة الاقتصادية التي تترتب عليها، والجدل الثقافي والقانوني حولها. وباختصار، فمن الضروري مراعاة الوسائل اللازمة لمراقبة الموارد المخصصة لدعم المرأة في الحياة العامة، والخاصة، والإشراف على الموارد شبه الحكومية التي يتم انفاقها.

**سادساً:** نلاحظ الأنظمة البرلمانية تسمح بمشاركة أوسع للمرأة عندما لا يوجد تيار سياسي يحتكر القوة فيها، وكذلك عندما تتسم أنظمة إدارة الدولة بالتنافسية وتسمح بالتعددية السياسية فيها، وبالتالي يسمح من الممكن فيها وضع قواعد لتقديم التمويل من فئات الأقل حظاً في المشاركة والتمثيل، وأهمها المرأة.

## القسم الثاني: تدريب عملي

أولاً: الهدف من التدريب تعزيز قدرة المشاركين على مناقشة أهمية وضع تشريعات تسمح بتمويل النشاط السياسي للمرأة، وتنمية قدراتها من خلال برامج تدريبية موجهة للمرأة فقط.

يستغرق هذا التدريب حوالي ١٥ دقيقة، وذلك في قاعة كبيرة، مع تزويد المشاركين ببطاقات وسبورة ورقية لكل مجموعة عمل.

### ثانياً: إدارة التدريب العملي:

١- يقسم المدرب المشاركين إلى مجموعتين، ويطلب من كل مجموعة

الإجابة على المصفوفة التالية (يتم عرضها على شاشة أمام الجميع):

إساءة استخدامه بواسطة المرأة	مزاياه للمرأة	اقترح لتوزيع عادل للموارد حسب النوع الاجتماعي	التمويل السياسي

٢- ويطلب المدرب من كل مجموعة عرض لمقترحاتهم (خلال ١٠

دقائق).

٣- وبعد انتهاء العروض، يقوم المدرب بتلخيص أفكار المجموعتين مع

إبراز نقاط الاتفاق بينهما حول كيفية مراعاة النوع الاجتماعي في توزيع الموارد خلال العملية الانتخابية، ويستخدم المدرب المصفوفة التالية:

القضايا المرتبطة بتطبيق الاقتراح	الاقتراح بشأن توزيع التمويل حسب النوع الاجتماعي

٤- يقوم المدرب بتلخيص تعليقات المشاركين على المصفوفة السابقة بحيث تشكل فى مجموعها إجابة على السؤال التالى: هل من الضرورى وضع تشريع لتوزيع التمويل السياسى حسب النوع الاجتماعى؟

٥- بعد انتهاء التدريب يعيد المدرب التأكيد على أهمية مراعاة النوع الاجتماعى فى التمويل السياسى ودعم الأداء الانتخابى للمرأة.

٦- يفتح المدرب باب النقاش الحر حول الأسئلة التالية:

• هل التمويل السياسى مسئولية الدولة وحدها؟، ولماذا؟

• هل يجب تقنين التمويل السياسى؟، ولماذا؟

• ما أهم مصادر التمويل السياسى فى الدولة؟

• ما الأدوات التى تقترحها لضبط نزاهة التمويل السياسى، بما يمنع تسرب

الأموال غير المشروعة إلى الحياة السياسية؟

بعد مناقشة المشاركين للحاجة إلى تشريع بشأن التمويل السياسى ومنظور

النوع الاجتماعى، يتم استعراض الأنشطة السياسية المختلفة التى تحتاج المرأة إلى

تمويل للقيام بها، وكذلك أنشطة حملتها الانتخابية التى تحتاج لدعم مالى للقيام

بها.

٧- يقوم المدرب بإعداد ملخص سريع حول تنفيذ التوصيات السابقة (٥

دقائق)، ويستعين بالمصفوفة التالية:

الموضوع	الفكرة الرئيسية	القضايا الهامة
١- وصول المرأة للمواقع السياسية القيادية.		
٢- نظم الكوتا والأحزاب السياسية.		
٣- الكوتا فى النظم الانتخابية.		
٤- التمويل السياسى.		

## المحور الثانى: المساواة فى الحقوق

### الجلسة الأولى: البرلمان كمؤسسة سياسية وإجرائية

#### القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: تهدف هذه الجلسة إلى استعراض تجارب معاصرة فى إدخال تعديلات دستورية وتشريعية للتأكيد على حقوق المرأة وتمكينها من الوصول إلى البرلمان، ودعم أدائها داخل المؤسسة البرلمانية، وكذلك تعزيز قدرتها على المبادرة لتشريعات تراعى المساواة وعدم التمييز.

فالمؤسسة البرلمانية أحد الأعمدة الثلاثة للدول الديمقراطية، ويؤثر تشكيلها على نوعية الحكومة فى الدولة. ففى أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، ينتشر النظام الرئاسى مما يجعل رئيس الدولة أهم طرف فى تشكيل الحكومة. وفى النظم الديمقراطية المعاصرة، يقوم الدستور بتحديد أدوار هذه الأطراف الثلاثة لنظام الحكم، ويحدد مهام المؤسسة التشريعية فى إصدار القوانين وفرض احترامها، ومراعاة الالتزامات الدولية عند وضع التشريعات وتنفيذها.

وبالنسبة لموضوع المساواة وحماية كوتا المرأة، فإن أغلب البرلمانات لا تزال متعسرة فى أداء دورها كمؤسسة تشريعية ورقابية بسبب ضعف تمثيل المرأة فيها، وبالتالي محدودية الاهتمام بمصالحها وأولوياتها على الأجندة التشريعية للبرلمان، وضعف الاهتمام من النواب بقضايا النوع الاجتماعى، والمعرفة بالأطر القانونية الوطنية والدولية التى تنص على حقوق المرأة.

كما تهدف الجلسة إلى جذب انتباه المشاركين نحو نقاط الضعف فى تطبيق هذه التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية، وأهمية مراقبة أداء الحكومة (السلطة التنفيذية) لتطبيق هذه القوانين والاتفاقيات.

عرض موجز لتمثيل المرأة فى البرلمانات المعاصرة، وتطور نسب تمثيل المرأة فى البرلمان الوطنى

## ثانياً: وضع التشريع وتطبيقه

من الضروري وضع تشريعات تحقق تمكين المرأة، ومراقبة تطبيقها من أجل دعم حقوق المرأة، وبالتالي من المهم استيعاب النصوص الدستورية والاتفاقات الدولية التي تلتزم بها الدولة بشأن حقوق المرأة، وذلك على النحو التالي:

أ- بالنسبة للدستور، يجب مراعاة دستورية القوانين، وعدم تناقض القانون العادى مع أحكام الدستور، وأن تكون توجهات مشروعات القوانين والاقتراحات التشريعية للأعضاء مؤيدة لمبدأ المساواة وعدم التمييز، التي ينص عليها الدستور. وقد خطت عدة دول خطوات كبيرة مؤخراً لتأكيد الحقوق الدستورية للمرأة، ومنها على سبيل المثال: مبدأ المساواة في الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة.

ب- ومن أهم المؤشرات الحديثة في أمريكا اللاتينية:

• كل الدساتير تعترف بالمواطنة الكاملة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة، بما يتجانس مع التقاليد الدستورية المعاصرة في أوروبا.

• في بعض الدول (هندوراس) توجد قوانين تعاقب على التمييز بين الرجل والمرأة.

• في بعض الدول مثل (الأرجنتين) توجد إجراءات لتحقيق مساواة واقعية بين الرجل والمرأة في الحياة السياسية.

• قامت بعض الدول (بنما) باتخاذ إجراءات استباقية في النظام التعليمي لتشجيع مشاركة المرأة في الحياة العامة.

• في حالات أخرى، تلتزم الدولة لتحقيق المساواة في الفرص بين الرجل والمرأة، بحيث يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات إيجابية تعزز من مشاركة المرأة في الحياة العامة وتبرر التمييز الإيجابي المؤقت لها.

• تتطلق بعض الدول (بوليفيا) من الأهمية الأخلاقية للمساواة وحقوق المرأة من أجل تقريب الفجوات بين المجموعات العرقية والثقافية في المجتمع.

ج- هناك بعض المقترحات التي تساعد البرلمانين عند صياغة الاقتراحات بمشروعات القوانين أو مناقشة مشروعات القوانين ووضع المعايير اللازمة لتحقيق المساواة وعدم التمييز بسبب النوع الاجتماعي، ومنها:

- الحصول على معلومات كافية ودقيقة حول الاقتراح التشريعي بالإضافة إلى مزاياه السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- صياغة المواد الحاكمة في التشريع المقترح قبل الدخول في مفاوضات مع الأطراف الاجتماعية صاحبة المصلحة أو التي قد تتضرر عند تطبيقه، وإجراء نقاش مع النواب المنفتحين ذهنياً من الرجال والنساء.
- من الضروري التأكيد على المساواة وعدم التمييز في إطار حكم القانون ودون التأثير بالاتجاهات الثقافية التي تكرث عدم المساواة.
- استخدام لغة تشريعية مناسبة لتأكيد عدم التمييز، ووضع نصوص واضحة الدلالة من أجل تجنب الغموض عند تطبيقها أو إساءة تفسيرها.
- تجنب استخدام المصطلحات المعقدة بقدر الإمكان، حتى يكون المقترح التشريعي واضحاً ومؤثراً على بقية المواد، ولا سيما الجمهور العام غير متخصص في القانون، ولا يعني ذلك تجاهل المنطق القانوني في صياغة المقترح التشريعي وإنما يعني استخدام مفردات قانونية مبسطة وواضحة.
- عدم الابتعاد عن العبارات والمصطلحات القانونية المألوفة (وبالتالي المقبولة اجتماعياً)، من أجل ابتكار مصطلحات جديدة أكثر تعقيداً.

## القسم الثاني: تدريب عملي

أولاً: يهدف هذا التدريب إلى تعزيز قدرات المشاركين على تحليل

يستغرق التدريب حوالي ٤٠ دقيقة، وذلك في قاعة كبيرة، مع تزويد المشاركين بسبورات ورقية وأدوات كتابية.

النصوص الدستورية وتحقيق المساواة وحماية حقوق المرأة.

ثانياً: إدارة التدريب العملي:

١- يقسم المدرب المشاركين

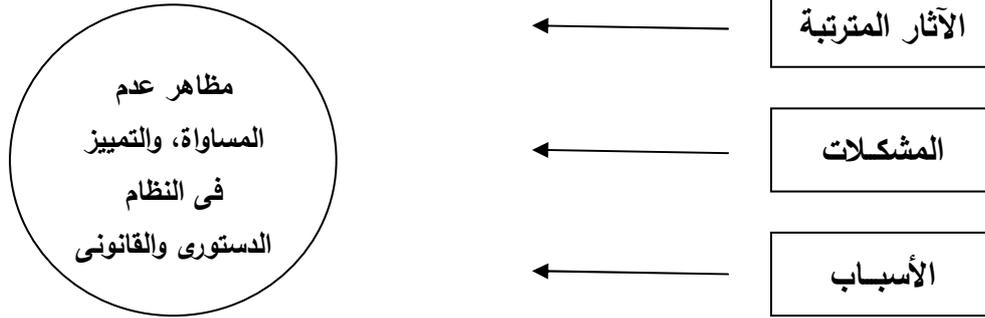
إلى ثلاثة مجموعات، تمزج بين

الرجال والنساء في كل منها، ويتم تشكيلها حسب رغبة المشاركين.

٢- بعد تشكيل المجموعات، يقوم المدرب بشرح التدريب العملي، وتقديم

معلومات كافية لتحليل أسباب عدم المساواة في النظام الدستوري والقانوني للدولة،

ويمكن استخدام الشكل التالي:



٣- يطلب المدرب من المشاركين تحديد أسباب عدم المساواة وفقاً للشكل

السابق (وذلك خلال ١٥ دقيقة)، ويركز على الجوانب التالية:

- قوانين العمل، والمساواة في ظروف العمل بين الرجل والمرأة.
- الاعتراف بحق المرأة في اعتبار أعمالها المنزلية عملاً حقيقياً ومنتجاً.
- حق المرأة في العيش دون التعرض للعنف.

٤- تقوم كل مجموعة بعرض أفكارها (١٠ دقائق لكل منها)، ويؤكد المدرب على أهمية توافق المعلومات حول الأسئلة محل النقاش لكي يتمكن المشاركون من صياغة مقترحات جادة وبناء تحالفات حقيقية مع الشرائح والقطاعات الاجتماعية المختلفة.

ويؤكد المدرب الخلاصة التالية:  
أن أهم أسباب عدم المساواة تكمن في قوانين العمل وحق المواطنين في العيش بدون عنف، وتأكيد الدستور على تلك الحقوق والضمانات باعتباره المظلة الكبرى للتشريعات والسياسات العامة في الدولة.

٥- يقوم المدرب بتلخيص فاعليات الجلسة، والتأكيد على الضمانات الضرورية لتحقيق المساواة وعدم التمييز بسبب النوع، ضمن الإطار الدستوري للدولة.

## الجلسة الثانية: الإلتزامات الدولية

### القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: الهدف من هذه الجلسة شرح الإطار العام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تؤكد على حقوق المرأة كجزء أصيل من منظومة حقوق الإنسان، وبوجه خاص تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في العمل البرلماني، وتمكين النواب من وضع تشريعات تؤكد المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، وتحرص على مراقبة تنفيذها وإزالة أشكال التمييز بين المواطنين بسبب النوع الاجتماعي.

ثانياً: تزداد أهمية الاتفاقيات الدولية في تعزيز قدرة البرلمانات الوطنية على وضع قوانين تراعى تلك الإلتزامات، وتعزيز قدرات الأعضاء على صياغة مقترحات تشريعية تكفل المساواة وخصوصاً بين الرجل والمرأة في البرلمان. ومن هذه الاتفاقيات الدولية ما يؤكد على تكافؤ الفرص ونبذ العنف والمسئولية المشتركة للوالدين، والتمثيل المتكافئ في النظام الانتخابي والمؤسسة النيابية، إلا أن العديد من القوانين الوطنية لا تزال أقل إلتزاماً بذلك.

### ثالثاً: ومن أبرز هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

- اتفاقية الأمم المتحدة لعام (١٩٧٩) "من أجل إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة"، والمعروفة باسم "العهد العظيم للمرأة".
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٠٤/٤٨ بشأن إزالة أشكال العنف ضد المرأة، وصدر عام (١٩٩٣).
- خطة عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام (١٩٩٤).
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية السيداو، عام (١٩٩٩)، والذي يتضمن أيضاً إجراءات ضرورية على الحكومات اتخاذها لضمان تمتع المرأة لتلك الحقوق، مع ملاحظة أن لجنة السيداو تمثل السلطة العليا في مراجعة

التقارير الدورية التى تقدمها الدول الأعضاء (كل أربعة أعوام) حول مستوى انجازها لأهداف الاتفاقية.

### عرض موجز لموقف مصر من الاتفاقيات الدولية السابقة والمعنية بالمرأة وتمكينها

رابعاً: هناك منظمات إقليمية ودولية أخرى أقامت بعقد اتفاقيات حول حقوق الإنسان والاعتراف بحقوق المرأة بشكل خاص، حتى تشكل المنتدى الدولى للدفاع عن حقوق المرأة، وأصبح يمثل مصدراً غنياً للتشريعات الوطنية. ومن أهم الاقتراحات التشريعية لحماية حقوق المرأة:

- تنفيذ الالتزامات الدولية من خلال إصدار قانون خاص.
- اعتبار نصوص الاتفاقية الدولية جزءاً أو ملحقاً للاقتراح التشريعى الذى يقدمه عضو البرلمان.
- يمكن لصاحب المقترح التشريعى الإحالة مباشرة إلى الاتفاقيات الدولية.
- من الممكن أن تتضمن التشريعات الوطنية أحكاماً تكميلاً حول الإجراءات أو العقوبات التى تتضمنها الاتفاقات الدولية.
- يجب صياغة مواد الاقتراح التشريعى بما لا يتعارض مع الالتزامات الدولية.

## القسم الثاني: تدريب عملي

أولاً: يهدف هذا التدريب إلى تعزيز قدرة المشاركين على تحليل واستيعاب

يستغرق هذا التدريب حوالي ٤٠ دقيقة وذلك في قاعة كبيرة، مع تزويد المشاركين ببطاقات من ثلاثة ألوان، وسبورة ورقية وأدوات كتابية لكل مجموعة.

الاتفاقيات الدولية الملزمة ضمن المقترحات التشريعية الوطنية، وبما لا يتعارض مع الدستور المأمول الذي يؤكد على حقوق المرأة.

### ثانياً: إدارة التدريب العملي:

١- يقوم المدرب بتقسيم

المشاركين إلى ثلاثة مجموعات، ويعطى كل مجموعة ثلاثة وثائق لكي تقوم بدراستها وتحليلها (خلال ١٥ دقيقة)، ومن بينها الاتفاقيات الدولية والإقليمية بشأن حقوق المرأة.

٢- تقوم كل مجموعة بدراسة الوثائق القانونية المخصصة لها، وتحديد

المتطلبات اللازمة لإدراجها في الإطار الدستوري والقانوني الحالي والمأمول، مع التركيز على المحاور الثلاثة التالية (خلال ١٥ دقيقة):

• حقوق العمل، والأجر المتساوي لنفس العمل، وعدم التمييز بين العاملين بسبب النوع الاجتماعي.

• الاعتراف بأن عمل المرأة في المنزل لا يقابله أجر ولكنه يعتبر عملاً منتجاً.

• الحق في العيش دون التعرض للعنف.

٣- يطلب المدرب من كل مجموعة عرض نتائج نقاشها (١٠ دقائق لكل

مجموعة).

٤- يفتح المدرب باب النقاش حول الموضوعات التالية:

- ما أهم العقبات أمام تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن المساواة وعدم التمييز بسبب النوع، فى منظومة القوانين الوطنية؟
- هل يعلم المشاركون مضمون التقرير الوطنى حول السيداو؟، وما هى

يركز المدرب فى خلاصته على أهم المعارف التى تتضمنها هذا القسم من الجلسة، والأحكام التى تضمنتها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ومدى إلزاميتها للدولة وللمشرع الوطنى، وكيفية تطبيقها فى الواقع العملى وتقديم المقترحات التشريعية اللازمة لضمان المرأة التى أشارت إليها تلك الاتفاقيات الملزمة.

أهم العقبات التى تضمنها؟

- هل يعلم المشاركون توصيات لجنة السيداو لدولتهم؟

ثالثاً: يجمع المدرب

العروض التى قدمتها المجموعات لإجراء تحليل أوسع فيما بعد.

## الجلسة الثالثة: الموازنة العامة والنوع الاجتماعي

### القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: تهدف هذه الجلسة إلى تعزيز قدرة المشاركين على مناقشة وتحليل ودعم الجهود اللازمة لإعداد موازنة تراعى النوع الاجتماعي، وتأكيد دور البرلمانين في ذلك عند مناقشة مشروع الموازنة والتصديق عليها. وبدون شك، فإن الموازنة العامة من أهم الأدوات التي تترجم التشريعات إلى واقع، وتجسد السياسة العامة للدولة في كافة المجالات، وبالتالي تعتبر أداة لتحقيق الأهداف السياسية من خلال توزيع وإعادة توزيع الموارد المالية. ويشكل النوع الاجتماعي أساساً جوهرياً في الحكم على جودة الموازنات العامة، ومدى التزام الحكومة بأهداف تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، فبدون موازنة مالية تراعى النوع الاجتماعي سوف يصعب الحديث عن المساواة الحقيقية أو العدالة الاجتماعية.

ثانياً: وتتسم الموازنات المالية التي تراعى النوع الاجتماعي بما يلي:

- لا تنقسم حسب النوع بين الرجال والنساء.
- تراعى منظور النوع الاجتماعي في كافة مكوناتها.
- تشجع على الالتزام الجاد نحو مشاركة منظمات المرأة في مناقشة مشروع الموازنة.
- تراقب وتقيم الانفاق الحكومي ومجموعات العوائد من منظور النوع الاجتماعي.
- تشجع على الاستخدام الفعال للموارد من أجل تحقيق المساواة في النوع وفي نفس الوقت التنمية البشرية الشاملة.

• تتضمن التركيز على برامج محددة لتمكين المرأة بدلاً من التقسيم التقليدي لموازنة فى شكل أبواب.

**ثالثاً:** وخلال الأعوام الخمسة الماضية، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم دعم لعدد كبير من الدول حتى تستطيع تطوير موازنة عامة تراعى النوع الاجتماعى، وحققت تقدماً هاماً، ولاسيما على مستوى الحكومات المحلية.

**رابعاً:** ومن أجل هذا الغرض سيتم استعراض وسيلتين للعمل البرلمانى تساعدان على صياغة موازنة تراعى النوع الاجتماعى، وإعادة تنظيم الإنفاق العام وهما:

أ- إدماج منظوم النوع الاجتماعى فى الأجندة التشريعية ومنظومة القوانين الوطنية، كما فعل برلمان المكسيك عندما قام بتشكيل "لجنة النوع الاجتماعى" خلال ٢٠٠٦-٢٠١٠.

ب-مراجعة تقديرات الإنفاق فى الموازنة العامة من حيث أثرها على النوع الاجتماعى.

ويلاحظ فى الحالتين السابقتين أن النموذج المكسيكى يسعى إلى تحقيق الانسجام فى المنظومة التشريعية الوطنية ككل، لكى تراعى النوع الاجتماعى، وذلك من خلال لفت الانتباه إلى الحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للمرأة عند مناقشة المقترحات التشريعية المختلفة، وأيضاً من خلال طرح سياسات عامة تراعى النوع الاجتماعى، وتتضمن برامج محددة تهدف إلى تحقيق أنشطة اقتصادية وثقافية وإدارية تساهم فى التغيير الاجتماعى، وتعزيز نظرة الجمهور العام إلى تكافؤ الفرص كأساس للمجتمع الديمقراطى.

**خامساً:** ومن أهم الأدوات التنفيذية للوصول إلى موازنة مالية تراعى النوع الاجتماعي إجراء حوار شامل بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية، الوطنية والمحلية، ومؤسسات المجتمع المدني والباحثين، ومنظمات المرأة فى الريف والحضر، حتى يتبلور توافق مجتمعى حول منظور النوع الاجتماعي فى إعداد الموازنة المالية للدولة.

يقوم المدرب باستعراض بعض الأمثلة والتجارب الدولية فى إعداد موازنة تراعى النوع الاجتماعي

## القسم الثاني: تدريب عملي

أولاً: يهدف هذا التدريب إلى تعزيز قدرة المشاركين على تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي، وكيفية إدراج الاتفاقات والمعاهدات الدولية في

يستمر التدريب العملي لمدة ٤٠ دقيقة، وذلك في قاعة كبيرة بدون تقسيم المشاركين لمجموعات عمل، لأن مضمون هذا القسم من الجلسة يعتمد على النقاش الجماعي المفتوح بين كافة المشاركين.

التشريعات، وتطوير مقترحات تشريعية جديدة تحقق تكافؤ الفرص وعدم التمييز بسبب النوع الاجتماعي، ولاسيما في مجال الموازنة المالية للدولة.

### ثانياً: إدارة التدريب العملي:

١- يقوم المدرب بفتح باب النقاش الحر والعصف الذهني حول الأسئلة

التالية (لمدة ٢٠ دقيقة):

- ما أهم العقبات التشريعية أمام إعداد موازنة مالية تراعى النوع الاجتماعي؟
- ما أهم وسيلة لمراعاة النوع الاجتماعي عند إعداد الموازنة العامة والموازنات المحلية في الدولة؟
- ما هي اللجان البرلمانية التي يمكن أن تدعم منظور النوع الاجتماعي عند مناقشة الموازنة العامة؟
- بالنسبة للقوانين التي تم إصدارها لتمكين المرأة، هل تتم مراعاتها عند إعداد مشروع الموازنة العامة أو الموازنات المحلية؟
- هل توجد إرادة سياسية لاستثمار الموارد العامة من أجل تمكين المرأة واحترام حقوقها؟

رابعاً: يقوم المدرب باختيار ثلاثة متطوعين لصياغة الأنشطة المطلوبة من البرلمانين من أجل إجراء تحليل منظم وشامل لمشروع الموازنة بما يراعى النوع الاجتماعى.

يؤكد المدرب فى ختام الجلسة على أهمية منظومة النوع الاجتماعى عند مناقشة وإعداد الموازنة العامة للدولة، والحاجة إلى استراتيجية واضحة لإدخال إصلاحات فى نظام إعداد الموازنة العامة، ووضع القوانين اللازمة لمراعاة النوع الاجتماعى فى وضع وتنفيذ السياسات العامة للدولة.

## الجلسة الرابعة: أجنحة تشريعية للمرأة

### القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: تهدف هذه الجلسة إلى تقديم معلومات حول الأجنحة التشريعية للمرأة، بما يحقق درجة من التوافق العام مع القطاعات الاجتماعية المختلفة، وحشد الجهود لتنفيذ هذه الأجنحة من خلال الوسائل التشريعية والرقابية الممكنة.

وقد قطعت بعض الدول شوطاً كبيراً في هذا المجال، وأصبحت نموذجاً لغيرها من أجل تشجيع المشاركة السياسية للمرأة وحماية حقوقها، وزاد عدد البرلمانيين المقتنعين بالأجنحة التشريعية اللازمة لتحقيق التمكين السياسي للمرأة. وبدون شك، فإن وجود أجنحة برلمانية للمرأة يساعد على بناء علاقات تعاون مع المجتمع المدني من ناحية والكتل البرلمانية من ناحية أخرى، ويشجع الجميع على تبني أفكار المساواة وعدم التمييز بسبب النوع الاجتماعي، وذلك في إطار العمل البرلماني، وعند إعداد الموازنة العامة أيضاً.

عرض موجز للأولويات التشريعية للمرأة

## القسم الثاني: تدريب عملي

يقوم المدرب بتقسيم المشاركين إلى مجموعتين وذلك في قاعة كبيرة، على مدى ٤٠ دقيقة، وتزويدهم بسبورات ورقية وأدوات كتابية ذات لونين.

أولاً: يهدف التدريب إلى تشجيع المشاركين على بلورة أجندة تشريعية للمرأة في إطار النظام البرلماني والإجراءات التشريعية في الدولة.

### ثانياً: إدارة التدريب العملي:

- ١- يقوم المدرب بشرح أهداف التدريب، وأسلوب العمل البرلماني في دراسة وتقييم الاقتراحات التشريعية، وذلك من خلال مصفوفة بتضم العناصر التالية:
  - العوامل الداخلية، ودور إدارة المؤسسة البرلمانية وتنظيم الجلسات في صياغة الأجندة التشريعية، وصلاحيات الأعضاء، وامتيازات الأغلبية والأقلية، وأسلوب إدارة الجلسات العامة، ونظام عمل اللجان، وإعداد جدول الأعمال، وأشكال الدعم الفني، ونظم المعلومات، وغيرها من إجراءات العمل البرلماني.
  - العوامل الخارجية، التي تتعلق بالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام الجماهيري، والرأي العام، والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في الدولة.
  - نقاط القوة والضعف، وذلك في العملية التشريعية ككل، ووسائل تنفيذ الأجندة التشريعية للمرأة.
- ٢- يقترح المدرب تقسيم المشاركين إلى مجموعتين، ويطلب من كل مجموعة اختيار أحد الموضوعات المدرجة على الأجندة التشريعية للمرأة من أجل صياغة مقترح تشريعي بشأنه (وذلك لمدة ١٥ دقيقة).

٣- يطلب المدرب من كل مجموعة عرض مقترحها (١٥ دقيقة لكل مجموعة)، وذلك حسب المصفوفة التالية:

### عناصر التحليل

العوامل الخارجية		العوامل الداخلية		
الضعف	القوة	الضعف	القوة	
				التشريع
				التنفيذ
				الإعلام

٤- يمكن للمدرب استخدام المصفوفة السابقة لبناء توافق عام عن المشاركين حول عناصر التحليل التالية:

- ما أهم القضايا على الأجندة التشريعية للمرأة؟، ولماذا؟
- ما أهم القضايا الخلفية لتلك الأجندة؟، وما أفضل استراتيجية للتعامل معها؟
- فى رأى المشارك، هل تحتاج الأجندة التشريعية للمرأة إلى تغييرات معينة؟، وماهى؟
- ما الأنشطة التى يقترحها المشارك لترويج الأجندة التشريعية للمرأة بين اللجان المختلفة فى البرلمان؟
- هل يوجد خبراء فى النوع الاجتماعى بين أعضاء البرلمان، أو فى الجهاز الفنى المعاون للنواب؟، وهل هم من الرجال أم النساء؟
- ٥- يقوم المدرب بتلخيص موجز لكل عرض قدمته المجموعتان، ويؤكد على أهمية هذا التدريب كوسيلة فى إعداد الأولويات التشريعية للمرأة.

ومن المتوقع أن تزداد معارف المشاركين بالأبعاد الأساسية للأجندة التشريعية للمرأة، وأهمية الدور التشريعي والرقابي لضمان احترام تلك الأجندة، وكأساس لتعزيز قدراتهم القيادية في الحياة السياسية عموماً.

٦- يقوم المدرب بتلخيص موجز لهذا المحور الثاني، بجلساته الأربع السابقة (خلال ٥ دقائق)، ويمكن الاستعانة بالمصفوفة التالية:

### عناصر التحليل المنظم لنتائج المحور الثاني من الدليل

وسائل التنفيذ	الفكرة الأساسية	الموضوع
		١- القواعد الدستورية.
		٢- الاتفاقات والمعاهدات الدولية.
		٣- الموازنة العامة والنوع الاجتماعي.
		٤- الأجندة التشريعية للمرأة.

## المحور الثالث: الإعلام الجلسة الأولى: الإعلام والسياسة

### القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: تهدف الجلسة إلى مناقشة وتحليل العلاقات بين وسائل الاتصال والإعلام من ناحية والسياسية من ناحية أخرى، من أجل استثمار الإعلام لنشر حقوق المرأة والثقافة المرتبطة بها.

وتؤكد التجارب المعاصرة على وجود هذه العلاقة الارتباطية، ولجوء السياسيين من رجال ونساء إلى الإعلام لتحقيق أهدافهم المتنوعة، ولجوء الإعلام إلى السياسيين لأهداف أخرى أيضاً. وبعبارة موجزة، إن السياسة والإعلام عالمان لكل منهما منطقة نفوذ خاصة به، ولكن توجد بينهما مصالح متبادلة وعديدة.

وقد أصبحت وسائل الإعلام والاتصال المتنوعة، التقليدية والإلكترونية، قوة هائلة وأداة كبرى في نشر الأفكار والمعلومات وإتاحة فرص التأثير في دهايز السياسة أمام الجمهور العام، الذي أصبح اليوم أكثر قدرة على التأثير في صنع القرار السياسى، وفي البرلمانات التي تصنع القوانين، وأصبح أكثر دراية بكيفية عمل مؤسسات الدولة، وطرق التواصل معها والتأثير في قراراتها.

وتتيح وسائل الإعلام التواصل بين المواطنين ومؤسسات النظام السياسى، كما تؤثر نشرات الأخبار في نظرة الرأى العام إلى المؤسسات العامة وسلطات الدولة، وأداء النخبة السياسية بوجه عام، التي أصبحت تحت المجهر الدائم لوسائل الإعلام.

**ثانياً: يترتب على ما سبق عدد من النتائج:**

- أصبح الرأى العام يطالب بمحاسبة المسؤولين عبر وسائل الإعلام.

- قد لا تكون المعالجة الإعلامية هي أفضل وسائل المحاسبة الاجتماعية للسياسيين، وليست هي الأدق أو الأكثر موضوعية.
- يسعى أطراف النظام السياسي إلى مطالبة الإعلام بنشر المعلومات بشكل سريع وشامل مهما كان الموضوع.
- يجب أن تتمتع وسائل الإعلام بالاستقلالية لكي تقوم بدورها في المجتمع الديمقراطي، لأن الأخبار السياسية أصبحت هي المصدر الرئيسي للجمهور في معرفة الشؤون العامة وتشكيل الرأي العام اتجاه النظام السياسي.

## القسم الثاني: تدريب عملي

أولاً: يهدف التدريب إلى تمكين المشاركين من تحليل أهمية الإعلام ونشر المعلومات التي ترتبط بحقوق الإنسان والمرأة بوجه خاص

يستمر التدريب العملي لمدة ٤٠ دقيقة، وذلك في قاعة كبيرة مزودة بسبورة ورقية وأدوات كتابية.

### ثانياً: إدارة التدريب العملي:

١- يقسم المدرب المشاركين إلى مجموعتين للقيام بتحليل الجوانب الإيجابية والسلبية للإعلام ودوره في نشر المعلومات الدقيقة حول حقوق المرأة وذلك من خلال المصفوفة التالية:

وسائل الاتصال والإعلام	الجوانب الإيجابية	الجوانب السلبية	التأثير على السلطة التشريعية
التلفزيون			
الراديو			
الصحف			
الانترنت			

٢- بعد تشكيل المجموعتين، يقوم المدرب بإرشادهم حول كيفية استخدام تلك المصفوفة، بحيث تركز المجموعة الأولى على تحليل التغطية الإعلامية لشئون المرأة، وتركز المجموعة الثانية التحليل النقدي لطريقة تناول نشرات الأخبار لقضية حقوق المرأة (وذلك خلال ٢٠ دقيقة).

٣- بعد ذلك، تختار كل مجموعة متحدثاً باسمها لتقديم نتائج نقاشها أمام المشاركين (١٠ دقائق لكل مجموعة).

٤- يقوم المدرب بعمل ملخص بأهم النتائج التي توصلت إليها كل مجموعة، والجوانب الإيجابية والسلبية التي طرحتها كل منها (٥ دقائق).

في الختام، يؤكد المدرب على أهمية التعامل مع وسائل الإعلام لكافة أطراف العملية الديمقراطية بالنظر إلى دور وسائل الإعلام والاتصال في التواصل بين المجتمع والسياسة، كما يؤكد على أهمية وسائل الإعلام الجماهيرية في تعزيز الدور القيادي للنواب من الرجال والنساء، وقدرتهم على ترويج الأجندة التشريعية والدفاع عن حقوق المرأة.

٥- يمكن للمدرب أن يفتح باب النقاش الحر مرة أخرى حول الموضوع (لمدة ١٠ دقائق).

ثالثاً: يمكن للمدرب أن يختتم هذه الجلسة من خلال طرح الأسئلة التالية:

- هل الإعلام محايد عندما ينقل أخبار البرلمان؟
- كيف يمكن استثمار الإعلام لعرض أنشطة البرلمان التي تدعم حقوق المرأة؟
- ما أهم نقاط الضعف في وسائل الإعلام عندما تغطي عمل البرلمان؟
- كيف يمكن تقييم أداء القسم الإعلامي والصحفي في الأمانة العامة للبرلمان؟
- كيف يمكن توصيف الرأي العام بشأن البرلمان عموماً والسياسات البرلمانية التي تهدف احترام حقوق المرأة؟

## الجلسة الثانية: إعداد المكاتب الصحفية والمتحدث الإعلامي

### القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: تهدف هذه الجلسة إلى تزويد المشاركين من البرلمانيين، الرجال والنساء، بخلفية كافية عن العمل الإعلامي، وكيفية صناعة الخبر والتأثير في توجهات الإعلام عند تناوله لحقوق المرأة وعدم التمييز بسبب النوع الاجتماعي، وتحليله للأداء البرلماني بشأن المرأة.

وبوجه عام، يحتاج البرلمانيون إلى إعداد مكاتب متخصصة ومتحدثين للتواصل مع الإعلام، تكون على درجة عالية من المهارة في إعداد الرسالة الإعلامية التي يريد البرلمان طرحها على المجتمع عبر وسائل الإعلام والاتصال، مع إبراز أهمية المتحدث الإعلامي في تشكيل الرأي العام من خلال المواقف والرسائل التي يقدمها للجمهور.

### ثانياً: من أهم النصائح للمتحدث الإعلامي، رجل أو امرأة ما يلي:

• المصداقية، فإذا كذب المتحدث الإعلامي أو بدا كأنه كاذب فسوف يفقد مصداقيته تماماً، وبالتالي يؤثر سلبياً على المؤسسة البرلمانية ككل، أما إذا أنكر الحقائق فإن ذلك يؤثر سلبياً على نظرة الرأي العام للمؤسسة البرلمانية ككل.

• الوضوح، من خلال استخدام عبارات محددة وبسيطة، برغم أن هذا الأسلوب ليس سهلاً دائماً، إلا أنه ضروري في أداء المتحدث الإعلامي.

• إظهار التعاطف، فإن إظهار التعاطف والتضامن يعتبر وسيلة مهمة لإيصال الرسائل إلى الجمهور العام عبر وسائل الإعلام.

• طرح المشكلات بشكل مباشر، مع التفكير الإبداعي في طريقة طرحها، دون انحراف عن الخط السياسي العام للبرلمان.

• ضرورة فهم كيفية عمل الإعلام، والوسائل والإجراءات المتبعة به، ودورة حياة الخبر، والسياسة التحريرية للصحيفة أو الوسيلة الإعلامية، بحيث يستوعب المتحدث الإعلامي كل ذلك في كافة تصريحاته ومواقفه بشكل تلقائي.

• تحديد الهدف، والتركيز على الموضوع الذي يتناوله المتحدث الإعلامي، مع الإحاطة بجوانب هذا الموضوع التي يود البرلمان طرحها على الرأي العام، وأن يكون لدى المتحدث بيانات كافية حول الموضوع.

## القسم الثاني: تدريب عملي

أولاً: يهدف هذا التدريب تنمية مهارة المشاركين في مجال بلورة الرسائل الإعلامية، وتقديم العروض حول المشكلات التي تواجه المرأة، مثل التمييز والعنف بسبب النوع الاجتماعي.

يجب أن يشارك الجميع في حوار جاد وعلى هيئة مقابلات إعلامية، حتى تنمو مهاراتهم في التعامل مع وسائل الإعلام (وذلك خلال ٣٠ دقيقة)، في قاعة كبيرة مزودة بأوراق وأدوات كتابية لازمة للمناقشة.

### ثانياً: إدارة التدريب العملي:

- ١- يقوم المدرب بتوزيع النماذج خاوية على المشاركين، ويطلب من كل مشارك صياغة رسالة إعلامية أو إعداد عرض موجز عن مشكلة تواجه المرأة في المجتمع (مثل العنف المنزلي، أو التمييز، أو التحرش.. وذلك خلال ١٥ دقيقة).
- ٢- بعد ذلك، يطلب المدرب من المشاركين الصعود إلى المنصة وتلاوة الرسالة أو الكلمة الموجزة (وتستغرق هذه الفترة إجمالاً ٢٠ دقيقة، يتحدث فيها كل المشاركين).
- ٣- بعد انتهاء العروض، يطلب المدرب ثلاثة متطوعين لإجراء مقابلة مختصرة، وي طرح على كل منهم ثلاثة أسئلة مفاجأة، لكي يجيب كل منهم على كل سؤال في حدود ثلاثين ثانية (وتستغرق المقابلات كلها ٥ دقائق).
- ٤- يشرح المدرب الفرق بين إعداد كلمة موجزة من ناحية وإجراء المقابلات الصحفية من ناحية أخرى، ويطلب من المشاركين التعليق على تلك الفروق (١٠ دقائق).
- ٥- بعد انتهاء هذا التدريب، يقوم المشاركون بتقييم الجلسة وما تضمنته من فاعليات وأنشطة، ويؤكد المدرب على أهمية الجودة في أداء المتحدث

الإعلامى والمهارات اللازمة لى يقوم بإيصال رسائل واضحة انطلاقاً من الأسس التالية:

- الثقة فى المعلومات والثقة فى الذات.
- المصداقية وجودة الأداء.
- تنظيم الرسالة أو العرض أو التصريح الإعلامى بشكل جيد.
- التفاؤل وتحفيز الجمهور على التفاعل الإيجابى مع الرسائل الإعلامية.

٦- يمكن للمتدرب فتح باب

ختاماً، يؤكد المدرب فى ختام الجلسة على أهمية دور المتحدث الإعلامى للبرلمان، ودور المكاتب الصحافية للبرلمان فى نشر أجندة وتعزيز صورته القيادية لدى الرأى العام.

الأسئلة والإجابة عليها من واقع النقاط التالية:

- ما أهم المواصفات الإعلامية التى يجب توافرها لدى المتحدث الإعلامى؟
- ما أهم مصادر البيانات اللازمة للمتحدث الإعلامى من البرلمان لى يدعم رسالته الإعلامية ويعزز الدور القيادى للنواب فى نظر الجمهور العام؟
- ما هى أهم الموضوعات عن الأجندة التشريعية للمرأة التى تساعد على تشكيل رأى عام إيجابى؟، ولماذا؟
- ما نوعية المتحدث الإعلامى للبرلمان الذى تفضله وسائل الإعلام؟، ولماذا؟
- ما الموضوعات الخلافية فى الأجندة البرلمانية للمرأة لدى الرأى العام؟

## الجلسة الثالثة: صناعة الأخبار

### القسم الأول: عرض ومناقشة

**أولاً:** تهدف هذه الجلسة إلى إحاطة المشاركين بوسائل صناعة الأخبار وتطوير مهارات المكاتب الصحافية والمتحدث الإعلامي للبرلمان فى التواصل مع الإعلام، وعرض الأنشطة البرلمانية ذات العلاقة للدفاع عن حقوق المرأة عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة.

وبدون شك، فإن صناعة الخبر أو القصة الإخبارية هى محور عمل الإعلام، وتعتمد على نوعية البيانات والمعلومات المتوفرة للصحفيين، وكلما كانت البيانات شاملة استطاع البرلمان التأثير فى صناعة الخبر.

**ثانياً:** لهذا، يحتاج البرلمان إلى إنتاج معلومات أساسية وتقديم الحقائق (ماذا حدث بالضبط؟)، ومن هم الأطراف الفاعلة؟، وأين تمت الأحداث؟، ومتى؟، وطريقة حدوثها؟، والأسباب وراء حدوثها؟.

### **ثالثاً: وتتميز صناعة الأخبار الجيدة بثلاثة عناصر:**

• أن يتضمن عنوان الخبر المعلومات الأساسية بدقة كافية، وبالتالي يشير إلى مضمون الخبر، ويشجع على الاهتمام بمتابعة تفصيلاته. وينقسم عنوان الخبر إلى المانشيت الأساسى والعناوين الفرعية.

• البيانات الأساسية والحقائق الهامة التى تشكل الخبر، وتصنع مادته الإعلامية.

• تفاصيل الخبر أو القصة الخبرية، التى تبدأ بالمعلومات، ثم تتناول التفاصيل وتجذب الاهتمام إلى أبعدها المختلفة، وقد تتضمن القصة جوانب فرعية أو ثانوية تؤثر فى مضمون الرسالة الإعلامية ككل.

## القسم الثاني: تدريب عملي

يستغرق هذا التدريب العملي ٤٠ دقيقة، وذلك في قاعة كبيرة، مزودة بسبورات ورقية وأدوات كتابية لمجموعات العمل.

**أولاً:** يهدف التدريب إلى تعزيز مهارات المشاركين في صناعة الخبر والقصة الخبرية، من أجل طرح السياسات التشريعية والمالية التي تدعم حقوق المرأة.

**ثانياً:** إدارة التدريب العملي:

١- يقسم المدرب المشاركين إلى

أربع مجموعات عمل ، تمثل كل منها أحد وسائل الإعلام (الصحافة، الراديو، التلفزيون، الانترنت)، ويطلب من كل مجموعة اختيار موضوع من الأجندة التشريعية للمرأة، ومحاولة مناقشته من خلال الوسيلة الإعلامية التي اختارتها المجموعة.

٢- بعد تشكيل المجموعات، يطلب المدرب منها صياغة رسالتها في شكل خبر أو قصة خبرية، مع تحديد الحلفاء المحتملين لتلك الرسالة، وكيفية توسيع نطاق المؤيدين لها وقياس أثر الوسيلة الإعلامية على مضمون الرسالة وكيفية تقديمها، وذلك من خلال النموذج التالي:

المخاطر	التحالفات الداخلية	التحالفات الخارجية	الفرص
			طبيعة القوانين بشأن العنف المنزلي

٣- يقوم المدرب بإرشاد المتدربين من أجل مناقشة الموضوع باستخدام المصفوفة السابقة، وكيفية صياغة الرسالة في إطار الوسيلة الإعلامية المقترحة،

وتحديد المؤسسات والمنظمات التي يهدفون إلى مخاطبتها من خلال تلك الوسيلة الإعلامية، وتحقيق أكبر تأثير ممكن فيها.

٤- بعد انتهاء هذا التدريب، تقوم المجموعات بعرض تقاريرها، ثم يقوم

المدرّب بفتح باب النقاش وطرح أسئلة وإجابات حول القضايا التالية:

- هل يمكن إصدار تشريعات بشأن حقوق المرأة بشكل ناجح؟
- لماذا من المهم بناء تحالفات استراتيجية لضمان نجاح التشريع؟
- هل من المفيد وجود تحالف نسائي يضم عضوات البرلمان بضمان نجاح هذه المقترحات التشريعية وإصدارها، دون التقيد للانتماءات الحزبية للعضوات؟
- ما هي الموضوعات أو المواقف التي تؤثر التغطية الإعلامية فيها بشكل حاسم؟

٥- بعد انتهاء العروض، يؤكد المدرّب الغرض من هذه الجلسة، وأهمية

صياغة رسائل إعلامية واضحة وقوية لتعزيز دور البرلمان في حماية حقوق المرأة، وأهمية مهارات النواب في صياغة الخبر والقصص الخيرية لدعم أدائهم التشريعي ودورهم في الدفاع عن حقوق المرأة.

٦- يقوم المدرّب في نهاية الجلسة بعمل ملخص موجز للمحور الثالث

ككل (٥ دقائق)، ويمكن الاستعانة بالمصفوفة التالية:

### التحليل المنظم لنتائج المحور الثالث

وسائل التنفيذ	الأفكار الحاكمة	الموضوع
		١- الإعلام والسياسة.
		٢- إعداد المكاتب الصحافية والمتحدث الإعلامي.
		٣- صناعة الأخبار.